الفصل الخامس

مقدمة في فقه الواقع

حسن المهندس

باحث إسلامي

مقدمة في فقه الواقع

حسن المهندس(*)

صحا سكان البيت ذات صباح على شرخ في حائط المنزل فتعالت صيحاتهم، وضجت صرخاتهم، وانهمرت دموعهم، وأيقنوا أن البيت على وشك الانهيار، ماذا سيفعلون: هل يرممونه أو يتركونه بالكلية ويبحثون عن سكن جديد، ولكن أين هذا السكن في ظل أزمة خانقة؟ ومن يستضيفهم من الجيران والأهل وكل له همومه ومشكلاته؟ وعلى احتمال وفَّر لهم مضيفوهم مأوى؛ فإلى متى سيقبلونهم؟ وازدادت الحيرة ومعها المخاوف من المستقبل، والقلق على المصير الذي سيواجهه أهل البيت، حتى حل المساء فذهبوا إلى النوم، وفي اليوم التالي أخذوا يتناقشون ويتحاورون: أيذهبون إلى المجلس البلدي للحي ليعاين هذا الشرخ ويتخذ فيه قراره بالترميم أو إعادة البناء، أم يذهبون إلى قسم الشرطة ويقدِّمون بلاغاً بالواقعة لتساعدهم الشرطة، وتحدد الوجهة التي سيؤول إليها حالهم؟

حتى إذا غابت الشمس وهم يتجادلون، ثم لم يلبثوا أن أخلدوا إلى فراشهم وراحوا في نوم عميق، وفي اليوم الثالث استيقظ أفراد الأسرة، وذهب كل منهم إلى حاله، ونسوا مشكلة الحائط والمنزل وكأن شيئاً لم يكن!!

بهذه الفلسفة نفسها تحيا أمتنا الإسلامية، وبالمنطق نفسه تتعايش شعوبنا المسلمة مع قضايا الأمة أو قل الكوارث التي تعصف بها: منطق اللامبالاة بعد مصّ الشفاه، والحزن، وسكب الدموع على أحوال المسلمين والمؤامرات التي تحاك لهم من قِبَل أعدائهم، وهذا ما يريده أعداء الإسلام من المسلمين: تقبل المصائب والمخططات وكأن شيئاً لم يحدث، وكأن هذه الأحداث لا تقع لنا ولكن تقع لغيرنا، ونحن نقف موقف المشاهد المذهول! انظر مثلاً مشكلة العراق؛ فالمسؤلون الأمريكيون يصرحون ليلاً نهاراً ولا يخجلون من التصريح من أنهم سوف يسقطون النظام في العراق، وسيعيدون ترتيب الحدود من جديد، وأكثر من ربع سكان العالم ـ أقصد المسلمين ـ لا تكاد تسمع منهم صيحة استنكار واحدة أو إدانة أو شجباً مثل الذي كنا نسمعه من دول الصمود والتصدي في السبعينيات، ولا تدرك الشعوب الصامتة اللاهية أن الحريق سوف يمتد ولا يقف في وجهه حدود أو نظام.

هذا حال الجماهير المسلمة، ولا أتكلم بطبيعة الحال عن الحكومات التي تسوس بلاد المسلمين، فالمقام هنا لا يسع لوصف حالها أو دورها حيال هذه المصائب، ولكن كيف وصلنا إلى تلك الحالة وأدركنا هذا المستوى من اللامبالاة وعدم الاكتراث.

(*) باحث إسلامي.

إن الأمر يحتاج إلىٰ وقفة مع الذات للمراجعة، وتمحيص للطريق الذي أوله معرفة ما يدور حولنا، وما نحن فيه ونتأثر به، ونعني به الواقع.

والواقع الذي يجب علينا دراسته متشعب متعدد الاتجاهات والسبل، ولكن يمكن حصره في ثلاث دوائر رئيسة:

- **واقع دولي**: ويتمثل في النظام العالمي ووحداته، والقوىٰ المهيمنة عليه، والصراع بين أقطابه، والرؤية الاستراتيجية لهذه الأقطاب لمناطق العالم المختلفة.

- **واقع المسلمين**: وذلك في مختلف بقاع الأرض، وما يحيط بهم من مؤامرات، وما هو واقع بهم من ضعف وفتن.

- **واقع الصحوة**: ويشمل تشريح اتجاهات الصحوة المختلفة من جماعات أو أفراد، ودراسة جذورها الفكرية، وتتبع ممارساتها الحركية وأبنيتها التنظيمية.

ولكن كيف نبدأ في دراسة الواقع؟

يقسم أهل المناهج البحث العلمي إلىٰ أربعة مستويات: الوصف، والتصنيف، والتفسير، والتوقع، وباعتبار النظر في الواقع هو في حقيقته نوع من البحث العلمي؛ يمكننا البحث في فقه الواقع من خلال هذه المستويات، وسوف نتناول كل مستوىٰ من هذه المستويات في مبحث مستقل.

المبحث الأول
وصف الواقـــع

والمقصود به جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة الواقعية محل الدراسة أو وصفها، سواء كانت هذه الظاهرة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، وإن كان تركيزنا سينصب على الظواهر السياسية بوصفها لب بحثنا وأساسه.

وحديثنا عن وصف الظاهرة يتناول: أهمية جمع البيانات ـ خصائص البيانات المطلوبة ـ طرق جمع البيانات.

وسوف نتناول بالشرح والتفصيل كل جزئية على حدة.

أهمية جمع البيانات:

البيانات: هي «المادة الأولية أو المعطيات البكر التي نستخلص منها المعلومات»[1].

أما المعلومات: فهي «ناتج معالجة البيانات من مؤشرات وعلاقات ومقارنات وغيرها»[2].

وسيكون حديثنا بطبيعة الحال عن المعلومات؛ لأنها مرحلة متقدمة عن البيانات، وهي التي تعنينا عند جمع المادة الخاصة بفقه الواقع.

يعد جمع المعلومة حول حادثة أو موقف أو أي ظاهرة سياسية ـ كصناعة قرار في بلد معين، أو الحديث عن نظام حكم، أو نظام دولي وغيرها من الظواهر المتعلقة بالجانب السياسي ـ الخطوة الأولى في سبيل فهم واقعنا، والخطوة التي لا بديل عنها، والتي تسبق خطوة التحليل والتفسير.

والوصف والدراسات الوصفية تجيبنا عن السؤال: ماذا هناك؟ فهي تعطي وصفاً مفصلاً عن خصائص الظاهرة وعناصرها، وطبيعة العلاقات الموجودة بين تلك العناصر؛ سواء كانت علاقات طردية أو عكسية.

وقد تقتصر بعض الدراسات السياسية أو الواقعية على جمع المعلومات وتصنيفها، ومثال على ذلك العدد الأخير من تقرير الحالة الدينية في مصر، والذي يصدره مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية للأهرام؛ إذ اقتصر على تقديم المعلومات ـ على حد وصف ضياء رشوان، وهو أحد الباحثين السياسيين المسؤولين عن تحرير ذاك التقرير ـ، ولم يتطرق إلى التفسير والتحليل كما في الأعداد السابقة؛ معللاً ذلك بأن التقرير قدم معلومات

---

(١) العرب وعصر المعلومات، تأليف الدكتور نبيل علي، عالم المعرفة.
(٢) المرجع السابق.

جديدة، وأعطى تصنيفات في صورة جداول وتقسيمات تفيد الباحثين في ذلك المجال، وهو بالطبع لم يذكر السبب الحقيقي؛ حيث قالت بعض المصادر إن جهات حكومية معينة حالت دون وصول التقرير إلى مستوى التفسير؛ لأن ذلك قد يكشف بعض الحقائق التي ينبغي أن تظل في طي الكتمان.

إشكاليات في جمع البيانات:

عصرنا يطلق عليه عصر المعلومات، أو بتعبير أدق تكنولوجيا المعلومات؛ أي الوسائل المتطورة لنقل المعلومة وتوصيلها، وكثيرون يصفون هذا الواقع بأنه أضحى قرية صغيرة تتناقل وتتداول فيها المعلومات بصورة مذهلة سريعة، ولكن عند تبصر الأمر جيداً ندرك أن هناك إشكاليات كثيرة تحول دون تقبل هذه الفكرة بعلّتها.

أولى هذه الإشكاليات: حجب المعلومات في جوانب معينة:

وخاصة ما يتعلق منها بوضع السياسات الدولية والأسس الاستراتيجية للعبة على الساحة الدولية والمؤامرات على الشعوب والأمم المستضعفة، وبالطبع؛ فإن أمتنا الإسلامية بصفة عامة وصحوتنا الواعدة بصورة خاصة هي المستهدفة بالدرجة الأولى من حجب المعلومات عنها، وإذا كان كاتب سياسي علماني كبير مثل محمد حسنين هيكل يشكو من ظاهرة تعمد إخفاء المعلومات، وبما يدور في كواليس السياسة العالمية، ودهاليز الحكام العرب، والمتعلق منها بالشرق الأوسط والأمة العربية، وهو من هو بين من لهم خبرة طويلة في السياسة، سواء على مستوى الممارسة، أو على مستوى جمع المعلومات والتحليل الثاقب البعيد النظر، أو على مستوى الصلات الشخصية بكثير من الشخصيات السياسية المؤثرة العربية منها أو الأجنبية؛ فما ظننا بالمستضعفين المطاردين المتكالب عليهم الأعداء من مختلف النحل والملل؟!

الإشكالية الثانية: تضارب المعلومات في القضية الواحدة:

انظر مثلاً النظام التونسي؛ تجد مقالاً في صحيفة كبيرة مثل نيويورك تايمز يشيد بالنظام، وبقدرته على تهدئة الأوضاع، وبأسلوبه في تعامله مع المعارضين، بينما نجد تقارير غربية كثيرة تتحدث عن سجله الأسود في مجال حقوق الإنسان، ومدى السخط الشعبي على نظامه، وبذلك يقع الفرد العادي فريسة التخبط والاضطراب الذي تكون نتيجته اللامبالاة.

الإشكالية الثالثة: عدم الاهتمام بالدقة في نقل المعلومة:

ويظهر ذلك جلياً في نقل التصريحات التي تصدر عن مسؤول أو أي مصدر سياسي؛ فتجد تضارب التصريح المنقول في صحيفة وأخرى مما يحرف المعنى المتناول، ويخل بالغاية المقصودة.

الإشكالية الرابعة: التضليل المعلوماتي:

ونظراً لخطورة هذا الموضوع سنتكلم عليه من حيث المضمون والشكل.

أولاً: مضمونه:

١ ـ إخفاء ما يدل على وجوده؛ أي عندما يشعر الأشخاص متلقي المعلومة بأن هذه المعلومات غير قابلة للنقاش، أو أنها بديهية وحتمية.

٢ ـ تكريس متلقي المعلومة على أنهم مشاهدون أو سلبيون لا حيلة لهم إلا إلى الاستماع للمعلومات، أو تلقيها بأي شكل كان.

٣ ـ تعزيز الهيمنة الغربية بجوانبها المختلفة على ما عداها؛ بحيث تكون نظرتها للأحداث هي الأساس.

٤ ـ الإيهام بتعددية مصادر المعلومات، وأنها تعني حرية الاختيار، بينما تتفق جميعها في المضمون والمحتوى، ولكنها تختلف في الشكل والمظهر العام، ومثال على ذلك تسمية (المجاهدين) في الشيشان بـ(المتمردين) في جميع وسائل الإعلام الغربية ومن والاها.

ثانياً: شكل النظام التضليلي: يعتمد على شيئين أو شكلين:

١ ـ التجزيئية:

أو الحصر داخل بؤر، وهي أخطر أدوات النظام التضليلي، «فإذا نظرنا إلى الطريقة التي يتم بها إعداد أي برنامج تلفزيوني أو إذاعي أو الصفحة الأولى لأي صحيفة؛ سنجد أن السمة المشتركة بينها جميعاً: هي التباين الكامل للمعلومات، والإنكار التام للترابط بين الظواهر الاجتماعية التي يتناولها الحديث أو التعليق»[١].

إن تقديم معلومات متفرقة عن ظاهرة دون إرجاعها إلى رابط كلي تحت دعوى المعلومات؛ فإن النتائج مضمونة مقدماً، وهي في أحسن الأحوال العجز عن الفهم والجهل، وفتور الشعور واللامبالاة بالنسبة إلى أغلب الناس، وهذه هي خطورة الوصف المجزأ بدون تحليل أو تفسير، فالتحليل ما هو إلا ربط المعلومة الخاصة بظاهرة بقانون أو سنة تعين على فهم الظاهرة.

٢ ـ فورية المتابعة الإعلامية:

تظل اللحظية أو الفورية ـ أي تسجيل الأحداث والتعليق عليها فور وقوعها ـ من أهم أدوات الإعلام بتقنياته الحديثة، «ولكن سرعة الأداء ليست ميزة في حد ذاتها؛ ذلك أن المادة الإعلامية سريعة الزوال لا تخلف وراءها أي بنية باقية أو ثابتة، إن التكنولوجيا يمكن لها في ظروف مختلفة أن تكون مفيدة، ولكن الأمر يتعلق باستخدام النظام الاجتماعي الحالي للوسائل التقنية للاتصال السريع؛ من أجل التشويش على المعنى أو استئصاله، في الوقت الذي يزعم فيه أن هذه السرعة تعزز الفهم والاستنارة»[٢].

---

(١) المتلاعبون بالعقول، تأليف هربرت أ. شيلر، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٢.

انظر حادثة تفجير أوكلاهوما في الولايات المتحدة؛ فقد جرىٰ تصوير الأمر في بداية الأحداث علىٰ أنه إرهاب إسلامي؛ مما أدىٰ إلىٰ حدوث احتكاكات واعتداءات علىٰ المسلمين في أجزاء متفرقة من الولايات المتحدة قبل أن يكتشفوا أن أصوليين بروتستانت كانوا وراء هذه التفجيرات.

طرق جمع البيانات:

ويمكن تقسيمها إلىٰ أساليب ووسائل: فالوسيلة هي الأداة التي يمارسها الباحث لجمع معلوماته عن الظاهرة محل بحثه، بينما الأسلوب هو المنهج العام أو الفن الذي يمارسه أثناء استخدامه أداة جمع المعلومة، فتحليل المضمون أسلوب يمارس من خلاله وسيلة الصحافة والإنترنت وغيرها.

ويمكن تقسيم أساليب جمع البيانات إلى:

١ ـ أساليب غير مباشرة؛ عن طريق وسائط (إذاعة ـ تلفاز ـ صحافة).

٢ ـ أساليب مباشرة؛ بدون وسيط.

النوع الأول: وهي الأساليب غير المباشرة، وأهم أنواعها: تحليل المضمون:

وهو يستهدف الوصف الموضوعي المنظم للوسائل المختلفة لجمع المعلومة، كالأخبار، والتحقيقات الواردة في الصحف والمجلات، أو الواردة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، أو علىٰ الإنترنت.. وغيرها، وهذه الطريقة أو هذا الأسلوب يحقق الدقة والضبط في مواجهة كثرة المعلومات الناتجة عن التعدد الكبير لوسائل الإعلام المختلفة.

خطوات تحليل المضمون:

ولنفترض مثلاً أن جامع البيانات يريد جمع أخبار الخلافات بين البشير والترابي؛ تمهيداً لتحليلها واستخلاص الدروس والعبر؛ فما هي الخطوات التي تعطيه وصفاً حقيقياً لهذه الظاهرة؟

الخطوة الأولى: تحديد مشكلة البحث بدقة.

الخطوة الثانية: صياغة فروض؛ أي افتراض علاقة بين متغيرات علىٰ شكل أسئلة، مثل: هل علاقة البشير والترابي هي علاقة بين عضو جماعة إسلامية وأميره، أو إن عوامل خارجية كانت سبباً في تأجيج الخلاف؟

الخطوة الثالثة: تحديد مجتمع البحث؛ أي المواد التي تستقىٰ منها معلومات البحث، مثل الصحافة السودانية، أو القنوات الفضائية، أو مواقع الإنترنت.

الخطوة الرابعة: اختيار العينة، وينبغي لهذه العينة أن تمثل مجتمع البحث تمثيلاً صحيحاً، وهذه تتضمن ثلاث مراحل:

١ ـ يتم اختيار عينة من مجتمع البحث، فمثلاً يتم اختيار صحيفة ألوان السودانية، وصحيفة الشارع السياسي، وصحيفة الاتحادي؛ لتمثل جميع اتجاهات عينة البحث.

٢ ـ اختيار الفترة الزمنية، مثلاً في الفترة من ديسمبر ١٩٩٨م حينما ظهرت مذكرة العشرة المقدمة من المجموعة المعارضة للترابي، إلى نوفمبر ١٩٩٩م حين تفجرت الخلافات على السطح متمثلة في الإجراءات التي أخذها البشير لحل البرلمان.

٣ ـ اختيار عينة من وحدات البحث وفئاته.

ووحدة التحليل هي أصغر وحدة يظهر من خلالها تكرار الظاهرة، وقد تكون الوحدة:

كلمة: ويختلف معناها باختلاف السياق الذي قيلت فيه.

فكرة: وتنقسم الفكرة إلى عدة عناصر: ـ الموضوع الذي تركز عليه الفكرة ـ الجوانب التي تتناولها الفكرة ـ الطريقة أو الأسلوب المتبع في عرض الفكرة.

وإذا جئنا إلى موضوع الخلاف بين البشير والترابي؛ نجد أنه يمكن تناوله من جوانب: ـ أسباب الخلاف ـ طبيعة الخلاف وتطوره ـ نتائجه.

شخصية: أي الشخصية أو الأشخاص الذين تدور عليهم الفكرة؛ مثل شخصية عمر حسن البشير، وحسن الترابي.

الوسيلة المعلوماتية: مثل الكتاب، أو الصحيفة، أو برنامج إذاعي، أو تلفزيوني، أو موقع إنترنت، وهو في مثلنا السابق الصحيفة.

المساحة والزمن: وتشير إلى المقاييس المادية التي يتبعها الباحث للتعرف على المساحة أو المدة الزمنية التي استغرقتها المعلومة، سواء كانت مقروءة أو منشورة أو مذاعة، وذلك من أجل معرفة أهمية الموضوع.

فئات تحليل المضمون: وهو الأسلوب الذي تصنف به وحدات التحليل، وتنقسم إلى فئتين:

فئة المضمون (ماذا قيل؟)، و فئة الشكل (كيف قيل؟).

أولاً: فئة المضمون:

وتتضمن: ـ فئة الموضوع ـ فئة اتجاه منتج المعلومة (كتاب أو صحيفة) ـ فئة المعايير والأسس الذي يصنف على أساسه الموضوع ـ فئة القيم وتشير إلى الأهداف المرجوة من الوحدة التحليلية ـ فئة الطرق المتبعة (وهي الأساليب المختلفة لعرض الفكرة، وهذه الأساليب قد تكون: ـ تحليلية ـ دعائية؛ من خلال المناقشة، أو طلب آراء واقتراحات، أو إملاء آراء واتجاهات معينة) ـ فئة المكان، وتهدف إلى التعريف بالبلد مصدر الوحدة التحليلية ـ فئة الجمهور المستهدف.

ثانياً: فئة الشكل:

و يتضمن الأشكال والقوالب التي قيلت فيها المعلومة؛ هل هي: ـ أخبار ـ تحقيقات ـ مقالات؟ وكذلك شكل الصياغة من جمل وتراكيب لغوية وفنية.

النوع الثاني: وهي الأساليب المباشرة، وفيها يحتك جامع البيانات مباشرة بالظاهرة محل البحث والدراسة، وأهم أنواعها:

الملاحظة:

تعرف بأنها إدراك الظواهر والمواقف والوقائع والعلاقات عن طريق الحواس، فالممارسات التي يمارسها نظام ما يمكن رصدها عن طريق ملاحظة ممارسات أعوانه، وموظفيه، وأجهزته المختلفة؛ في الشارع ومع العامة في الحالات الاعتيادية، وبذلك تعد الملاحظة مفيدة للبحوث السياسية؛ لأنها تتجنب التشخيص المفتعل والمصطنع وغير الحقيقي للتجارب والمسح الميداني، كما تمكن الباحث من دراسة الأفراد وهم في الواقع السياسي فعلاً، فمتابعة الاعتقالات اليومية للأنظمة العربية المختلفة للشباب المسلم؛ تمكننا من وصف هذه الأنظمة بأنها قمعية على الرغم من عدم تسليط الضوء على هذه الممارسات في مختلف أجهزة الإعلام المختلفة؛ الأجنبية منها وبالطبع العربية.

كما تفيد الملاحظة في معرفة المؤثرات والسلوك التي تؤثر في الجماعات والتنظيمات، وفي معرفة توجهات الرأي العام حينما يصعب استخدام وسائل قياس الرأي العام وتوجهاته لضعف الإمكانات، أو لأسباب أمنية أو غيرها.

هناك ثلاثة أنواع من الملاحظات:

ملاحظة بسيطة بغير مشاركة: وفيها لا يشارك الملاحظ فعلياً في الموقف، ولايختلط بالجمهور، بل يقف مكتفياً بالملاحظة من بعيد.

ملاحظة بسيطة بمشاركة: يعايش الباحث الموقف، ويشارك الأفراد والجماعة لمعرفة خبايا الجماعة وقيمها وتصوراتها.

ملاحظة مقننة: تختلف عن سابقتيها في أن الباحث يضع مجموعة مسبقة من المفهومات والتصورات، ويصنع خطة مبدئية يجهز فيها الوسائل المستخدمة، وذلك مثل الدكتورة نعمة الله جنينة في بحثها عن جماعة الجهاد المصرية؛ حيث عايشت الحلقات الدعوية للجماعات الإسلامية المختلفة، والتي تُدرّس للنساء؛ لتخرج بملاحظات وانطباعات مختلفة تضمنها بحثها.

الاستبيان:

عن طريق مجموعة من الأسئلة توجه بطريقة معينة إلى عينة من الأفراد في نموذج معد لذلك سلفاً.

والاستبيان تعترضه عدة إشكاليات تواجه الباحثين ولا سيما المخلصين، ولأسباب أمنية خاصة معروفة تحول بينهم وبين الجماهير، ولكنه أصبح أداة خطيرة في أيدي من يريدون طمس هوية المجتمعات، ومن يخططون للهيمنة على شعوب المنطقة، ولعل استطلاع الرأي الذي قامت به جهات أجنبية مشبوهة في مصر مؤخراً، والذي كشفته بعض الصحف المصرية خير شاهد على ذلك المسعى.

المقابلة:

هي اتصال مواجهة بين شخصين؛ يهدف فيه أحدهما إلى التعرف على بيانات ومعلومات من الطرف الآخر في موضوع محدد، أو على رأيه فيه.

و**تتعدد أنواع المقابلات**: منها المقابلة الفردية، والجماعية، والنخبة، والمتخصصة، والمقابلة المقننة، وغير المقننة.

و**أبرز هذه الأنواع مقابلة النخبة**؛ نظراً لما تتميز به النخبة بوصفها أقلية تحوز معلومات ومعطيات بحكم مواقعها الحالية، أو المواقع التي سبق لها أن شغلتها.

فإذا أردنا مثلاً معرفة تاريخ حركة من الحركات الإسلامية في بلد ما؛ فإننا نقابل واحداً من أهل السبق في هذه الحركة لمعرفة معلومات مهمة عن تاريخها وأطوارها الأولى.

وهناك خصائص لهذا النوع من المقابلات كي يحقق الأهداف المرجوة؛ منها:

إلمام الباحث بموضوع مقابلته إلماماً كبيراً ـ البحث عن طرق أخرى للتثبت من المعلومات التي أدلت بها النخبة، مثل الوثائق أو أفراد آخرين من النخبة وهكذا ـ إيجاد جو من التفاعل بين جامع المعلومات وصاحب المقابلة ـ تؤدي الواسطة دوراً مهماً في الوصول إلى النخبة.

المبحث الثاني
تصنيف المعلومات

انتهينا في المبحث السابق من ذكر مستويات البحث في الواقع بصفة إجمالية، وتناولنا بالشرح المستوىٰ الأول وهو جمع البيانات، وتعرضنا للصعوبات التي تواجهنا أثناء هذه المهمة، ثم ختمنا بأساليب جمع المعلومات.

وفي هذا المبحث نكمل مستويات البحث في الواقع، وهنا يجب التنبيه إلىٰ أن ذكر هذه المستويات لا يقتضي الترتيب؛ حيث يكون التداخل بينها كبيراً أثناء فهمنا المنهجي للواقع، وهذا سوف ما نلخصه في نهاية بحثنا بإذن الله.

كما أسلفنا سابقاً؛ يعد التصنيف خطوة مهمة في إدراك الواقع بصورة صحيحة، وقد تقتصر بعض بحوث الواقع عليه.

والتصنيف: هو تجميع المعلومات المتشابهة المكونة للظاهرة المراد دراستها تحت مسميات مختلفة حسب فئتها.

وبذلك نكون قد قمنا بعمليتين اثنتين: عملية توزيع؛ أي توزيع المعلومات المختلفة المكونة للظاهرة، وعملية تبويب؛ أي تخيل الخصائص المميزة لكل باب أو قسم.

وتتنوع عمليات التبويب تلك؛ فهناك تبويب أو تصنيف علىٰ أساس الزمن؛ كثيراً ما يتم اللجوء إليه في المقاربات التاريخية، كما يحدث مثلاً إذا قسمنا تاريخ الصحوة الإسلامية في نهضتها الحديثة إلىٰ مرحلة السبعينيات، ثم مرحلة الثمانينيات، ثم مرحلة التسعينيات... وهكذا.

وهناك تصنيف يتم علىٰ أساس المكان، وكما في المثال السابق عند تصنيف المعلومات المتعلقة بالصحوة الإسلامية حسب الزمان يمكن أيضاً تصنيفها بحسب المكان تبعاً لكل بلد علىٰ حدة: ـ في الجزائر ـ تونس ـ المغرب ـ ليبيا ـ مصر.. إلخ، وهناك تصنيف حسب المضمون وغير ذلك.

وهكذا نرىٰ تعدد الفئات التي يتم التصنيف والتبويب علىٰ أساسها إلىٰ ما لا نهاية من الفئات؛ حسب خبرة الباحث وقدرته.

المبحث الثالث
تفسير الواقع

ثم تجيء الخطوة الأهم في إدراك فقه الواقع، وهي المرحلة التي هي غاية المراد من فهم الواقع، وتتعلق بالإجابة عن السؤال: لماذا؟

«إن التفسير ركن أساس في صرح البناء العلمي، بل تكاد تُسخَّر كل مستويات البحث العلمي من أجله»[1]، إن هدف تحليل الواقع هو استنباط قوانين وسنن عامة تؤدي إلى تفسير الحوادث التي تقع، كما إنها تمثل الرابط بين الحوادث الماضية والمستقبلية؛ حيث إنه بواسطتها يمكن كشف الطريقة التي يمكن أن تتمدد بها الظاهرة، وبذلك تعيننا على توقع ما سوف يحدث.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن دراسات تفسير الواقع، كغيرها من الدراسات الاجتماعية التي تعتمد في فهمها على الإنسان، والذي هو بدوره مزيج من الإرادات والميول النفسية المختلطة المتقلبة التي يصعب التحكم في سلوكها؛ فضلاً عن صعوبة الانتظام والتكرار في هذا السلوك الذي يمكن عن طريقه تعميم النظريات.

وعلى الرغم من ذلك؛ فإن هذه الدراسات تحقق بعض التقدم الذي كثيراً ما يساعد الباحث في كشف غموض الظاهرة وضبط المنهجية العلمية له.

طرق التفسير وأدواته:

تتعدد طرق التفسير ومناهجه، واختلف علماء السياسة في تصنيفها واستعمالها، ولكن يمكن إدراجها في أربع طبقات:

١ ـ مناهج عامة: تستخدمها جميع فروع الدراسات الاجتماعية؛ على أساس أن علوم الواقع هي فرع من هذه الدراسات، كالاقتصاد والاجتماع وغيرها، وبذلك يمكن تطبيقها على علوم الواقع، ومن أمثلة هذه المناهج (المنهج التاريخي ـ منهج المقارنة ـ منهج دراسة الحالة).

٢ ـ مقاربات عامة: والمقاربة هي الطريقة التي يتبعها الباحث في حل المشكلة، وهي تختلف عن المنهج؛ حيث إنها تعدّ أخص منه، فالمنهج التاريخي مثلاً يتطلب تحديد المشكلة التاريخية التي يجب بحثها، ثم فرض الفروض، ومن ثم استخدام المقاربة التاريخية للوصول إلى تعميمات وقوانين مستخلصة من الظاهرة التاريخية محل الدراسة، أما إذا قلنا مقاربة تاريخية فقط لظاهرة معينة؛ فإنه لا يلزم أن تكون ظاهرة تاريخية فقط، فيمكن أن تكون مشكلة حاضرة ونتبع المقاربة التاريخية مع غيرها من الاقترابات لكشفها وتفسيرها.

---

(١) المنهجية في التحليل السياسي، ص ٥٠.

فمثلاً بحثنا في تاريخ الكنيسة القبطية يعدّ منهجاً تاريخياً، أما إذا بحثنا في الدور التآمري للأقباط على مسلمي مصر؛ فحينئذ يسمى المبحث الفرعي في تاريخ الكنيسة مقاربة، والاقتراب طريقة للتقرب من الظاهرة، وذلك بقصد اكتشافها وتفسيرها بالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفاً، وبسبب تعقد الظاهرة السياسية يحسن أن تتكامل الاقترابات التي تستخدم في دراستها؛ حتى يمكن تقليب الظاهرة على جميع جوانبها بغية السيطرة على خفاياها والوصول إلى أعماقها، وأهم أنواع الاقترابات العامة: ـ الاقتراب البنائي الوظيفي ـ اقتراب النظم ـ الاقتراب السلوكي.

٣ ـ مقاربات خاصة: وهي مقاربات تتعلق بالظاهرة السياسية فقط، كاقتراب القوة، أو اقتراب صناعة القرار السياسي وغيرها.

٤ ـ النظريات السياسية: الجزئية وهي نوع من النظريات الخاصة تهتم بدراسة بعض الظواهر السياسية في الصراع الدولي والعلاقات الدولية، وأهم هذه النظريات: نظرية اللعب، ونظرية الاستراتيجية.

وسوف أحاول إلقاء الضوء على أهم هذه الأدوات المستعملة بكثرة لدى المحللين السياسيين، والتي تمتاز بالصورة العملية السهلة.

١ ـ الاقتراب البنائي النُظمي:

من أشهر الاقترابات المستخدمة في علم السياسة، ويتلخص في تصور العملية السياسية كدائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية، وتأتي الطلبات والتأييد إلى النظام السياسي من البيئة الداخلية والخارجية، وذلك من خلال فتحة المدخلات، فتقوم أجهزته الداخلية بمعالجتها ودراستها وتصفيتها، ثم بعد ذلك تحولها إلى مخرجات في شكل أجوبة تتخذ صفة القرارات والسياسات، هذه المخرجات المتجهة إلى البيئة تجعلها تنتج ردود أفعال تتخذ صفة الطلبات أو التأييد، تتجه مرة أخرى إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات، وهكذا يظل النظام السياسي في حالة حركة مستمرة، ويمكن تمثيل هذه الدائرة بالنموذج الذي رسمه علماء السياسة، ونستطيع به تخيل هذا الاقتراب:

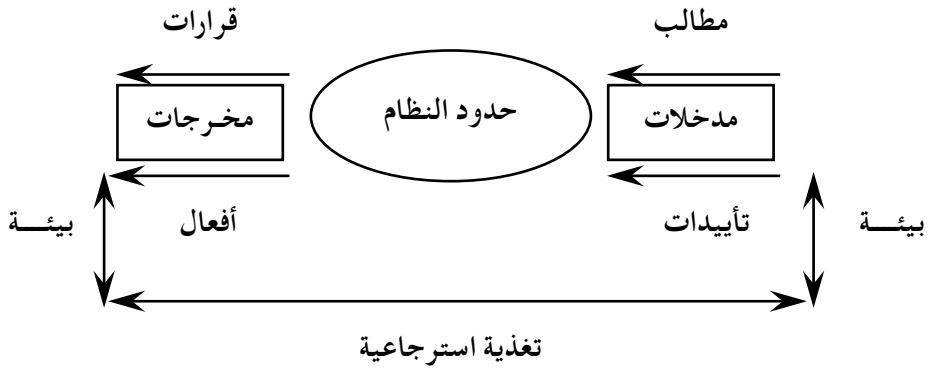

يتضح من هذا الشكل الذي رسمه العالم «أيستون» للاقتراب النظمي؛ أن هذا الاقتراب يتكون من عناصر أساسية:

أولاً: النظام:

وهو وحدة التحليل الأساسية في هذا الاقتراب، ويمكن تعريفه «بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، ويؤثر التغير في أحد هذه العناصر في بقية العناصر الأخرىٰ»[1].

فالنظام السياسي الأمريكي مثلاً يتكون من مجموعتين: بنيات دستورية وهي: الرئاسة، والكونجرس، والسلطة القضائية. وأخرىٰ سياسية وهي: الوزارات، وتضم ١٤ وزارة ـ الديوان التنفيذي للرئيس، وأهم أجهزته: مجلس الأمن القومي ـ الوكالات التنفيذية المستقلة، وأبرزها وكالة المخابرات الأمريكية.

والنظام السوداني يمكن دراسته كمقاربة نظم، وبذلك نستطيع تحليل الصراع داخله، فيمكن تقسيم أطراف الخلاف إجمالاً إلىٰ فصيلين؛ أحدهما الجهاز التنفيذي للحزب الحاكم (المؤتمر الوطني، ويضم إجمالاً قصر الرئاسة، ومجلس الوزراء، وحكام الأقاليم، والوزارات الإقليمية، والمحافظين ومساعديهم، وهم من مؤيدي البشير، إضافة إلىٰ الجيش، وعلىٰ رأس هذا الفريق خمسة عسكريين، وخمسة مدنيين، والعسكريون هم: الفريق البشير، واللواء بكري حسن صالح وزير شؤون رئاسة الجمهورية، وأمين رئاسة الجمهورية، واللواء المهندس إبراهيم شمس الدين وزير الدولة في وزارة الدفاع المكلف بتأمين الوضع العسكري للنظام، واللواء الهادي عبد الله رئيس جهاز الأمن الداخلي، ووزير الداخلية اللواء عبد الرحيم حسين. أما المدنيون الخمسة فهم: علي عثمان طه نائب الرئيس، والدكتور نافع علي نافع مستشار الرئيس لشؤون السلام، والدكتور مجذوب الخليفة والي الخرطوم، والدكتور غازي صلاح الدين وزير الثقافة والإعلام، والدكتور إبراهيم أحمد عمر، ويؤيدهم معظم القادة القدامىٰ الذين رافقوا الترابي في تأسيس الحركة قبل أربعة عقود، لكنه عمد إلىٰ تهميشهم بدعوىٰ ضرورة تجديد دماء الحركة، وأضحىٰ الشارع السوداني ينادي هذه المجموعة بـ (٥ + ٥).

وفي مقابلها يقف الجهاز التشريعي، وهم معظم أعضاء البرلمان السوداني، إضافة إلىٰ المليشيات المسلحة التابعة للحزب، وعلىٰ رأسه الترابي وعدد من أعوانه المقربين، ومنهم محمد الحسن الأمين، والدكتور علي الحاج محمد آدم، وإبراهيم السنوسي، والدكتور معتصم عبد الرحيم.

وأي نظام يمكن أن يشكل في ذاته نظاماً رئيسياً وفرعياً في الوقت نفسه، فالنظام في دولة ما هو نظام رئيسي بالنسبة للنظام الحزبي داخل هذه الدولة، وهو في الوقت نفسه نظاماً فرعياً بالنسبة للنظام الدولي

و «داخل النظام السياسي هناك ما يعرف بالعلبة السوداء»[2]، وهي تشكل الحلقة الرئيسية داخل النظام في

---

(١) المنهجية في التحليل السياسي، ص ١٣٢.

(٢) صناعة القرار السياسي، منصف السليمي، ص ١١١.

ربط المدخلات بالمخرجات؛ إذ داخل هذه العلبة تتم عملية تحويل المطالب والتأييدات إلى قرارات سياسية أو تدابير تنفيذية.

ويضيف أحد علماء السياسة البارزين (ألموند) مقياساً داخل العلبة السوداء نستطيع به تمييز وتقييم العمليات التي تتم بداخله، هذا المقياس هو القدرة، ويقترح لها عدداً من المؤشرات لقياسها:

١ ـ القدرة الاستخراجية: وتعني مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد البشرية والمادية المتاحة له دولياً وداخلياً وتحريكها.

٢ ـ القدرة التنظيمية: وتعني مدى قدرة النظام على ضبط السلوك الاجتماعي في العلاقات الفردية والجماعية.

٣ ـ القدرة التوزيعية: وتعني مدى تدخل النظام في توزيع الموارد توزيعاً عادلاً بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

٤ ـ القدرة الرمزية: وتتعلق بتدفق الرموز المعنوية والاجتماعية من النظام السياسي إلى المجتمع والمحيط الدولي، وتعدّ وسائل الإعلام إحدى أهم وسائل هذا التدفق.

٥ ـ القدرة التكييفية: وهي تعبر عن مدى قدرته على الاستجابة لمطالب الفئات الاجتماعية والجماعات السياسية، والتي تأخذ أشكالاً متعددة كالمشاركة السياسية، وتوفير الأعمال للعاطلين.

٦ ـ القدرة الدولية: وهي مدى قدرة النظام على التفاعل مع محيطه الدولي.

ثانياً: البيئة:

وهي التي يعيش فيها النظام السياسي وتؤثر فيه، وتتكون من نوعين:

١ ـ بيئة داخلية: وهي محركات النظام: من رأي عام، وجماعات ضغط، وخلافه. وعند دراسة الخلاف بين البشير والترابي يمكن ملاحظة تأثير ضغط جهود الوساطة المتمثلة في القاعدة الشبابية للجبهة القومية الإسلامية، وأثر تدخلات المعارضين، من أمثال الصادق المهدي وغيره، في زيادة حدة الخلاف بين الفريقين المتنافسين.

٢ ـ بيئة خارجية: مثل القوى الدولية والمؤثرات الثقافية العالمية، كما شاهدنا الضغط الأمريكي على السودان، وسياسات دول الجوار في تشجيع أحد الفريقين على الآخر، وأثره في توسيع الهوة بين الفريقين (البشير، والترابي).

ثالثاً: المدخلات، وتشتمل على نوعين:

١ ـ مطالب أو احتجاجات: قد تكون مادية أو معنوية مثل توفير الغذاء أو المحافظة على قيم معينة.

٢ ـ تأييدات: وقد تأخذ أيضاً صورتين، إما مادية كأداء خدمة عسكرية، وإما معنوية كالالتزام بالقوانين

وتنفيذها.

رابعاً: المخرجات:

وتمثل مجموعة الأفعال والقرارات والسياسات والدعاية التي يخرجها النظام إلى البيئة، فهي ردود أفعال النظام، واستجاباته للمدخلات والبيئة.

خامساً: التغذية الاسترجاعية:

ويقصد بها مجموعة ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام، وذلك في شكل مدخلات جديدة توجهها البيئة إلى النظام السياسي، وتمثل عملية التغذية الاسترجاعية أداة رئيسة تساعد النظام على تعديل أهدافه وتصحيح أوضاعه.

ويستخدم هذا الاقتراب في دراسة النظم والمؤسسات السياسية المختلفة والجماعات والأحزاب، وفي صناعة القرارات، وفي دراسة السياسة الخارجية والمنظمات الدولية والنظم الإقليمية.

ولا يفوتنا تكرار التنبيه إلى أن اقتراب واحد لا يكفي لتفسير الظاهرة، بل لا بد من تعدد الاقترابات والمناهج التي تحاول تفسير الظاهرة، والإلمام بعناصرها المختلفة؛ فيما يسميه العلماء (التكامل المنهجي).

٢ ـ الاقتراب التاريخي:

كثيرون يعدون الاقتراب التاريخي هو مجرد سرد ونقل المعلومات التاريخية للظاهرة محل الدراسة، ولكن هذا الاقتراب يسعى إلى بناء أطر للتحليل وتفسير الظواهر بأسلوب منهجي، فهو يعني بمعرفة التقلبات التي طرأت على ظاهرة معينة باستعادة اللحظة التي حدثت فيها، والمحيط الذي يكتنفها، وما يتضمنه من عناصر، فمثلاً عندما نرجع تاريخياً إلى العلاقة بين البشير والترابي كيف بدأت، والتطورات التي صاحبتها؛ يمكننا من تفسير الخلاف الذي ظهر بينهما الآن؛ لأن كثيراً من المحللين نتيجة لإغفالهم المقاربة التاريخية يضعون إطاراً للخلاف على أنه خلاف بين الجيش وبين الحركة الإسلامية المتحالف معها، كالخلاف الذي حدث بين الضباط الأحرار والإخوان المسلمين وقت حدوث انقلاب ٢٣ يولية، ولكن عند رجوعنا للأحداث التاريخية التي صاحبت قيام ثورة الإنقاذ عام ١٩٨٩م نجد أن البشير كان عضواً في الحركة الإسلامية منذ أن كان طالباً في المرحلة الثانوية، وأبوه كان عضواً في جماعة الإخوان السودانية؛ أي أنه كان فرداً أصيلاً في الصحوة السودانية، وكان رئيس جهاز الأمن القومي السوداني في نظام جعفر نميري قد رفع إلى نميري مذكرة رسمية في عام ١٩٨٥م تضم أسماء عشرة من الضباط المتهمين بالانتماء إلى الإخوان المسلمين، وكان الضابط التاسع في المذكرة هو المقدم ـ حينذاك ـ عمر البشير. والتقى الترابي عشية الثورة، واتفقا أن يذهب البشير إلى القصر لتسلم السلطة، ويذهب الترابي إلى السجن ليمكث فيه قرابة ٦ أشهر؛ في اتفاق بينهما لإخفاء التوجه العقيدي للثورة.

بذلك يمكن وضع إطار نظري للخلاف بين البشير والترابي على أنه خلاف داخل التيار الإسلامي؛ تسري عليه قوانين الصراع داخل الإسلاميين، مثل الصراع بين المجاهدين في أفغانستان، أو كانشقاق حزب الوسط بزعامة أبو العلا ماضي على جماعة الإخوان في مصر.

ولكي نحلل فعلاً حدث في الماضي؛ فإننا نقوم بعمليتين مهمتين:

- معرفة الأوضاع التي كانت سائدة في هذه الحقبة الزمنية.
- معرفة مقاصد الذين قاموا به.

٣ - الاقتراب العقدي:

بعد أن ذكرنا أنواع الاقترابات إجمالاً، وتناولنا بشيء من التفصيل الاقتراب النُظُمي البنائي، وأتينا بمثال توضيحي، وأتبعناه بالاقتراب التاريخي.

نتناول في هذا المبحث نوعاً آخر من الاقترابات، وهو الاقتراب العقدي.

أهمية الاقتراب العقدي:

إن عدداً من الباحثين والمحللين للظواهر السياسية المختلفة قد أخطؤوا الوصول إلى مبتغاهم، وهو التفسير الصحيح لهذه الظواهر؛ التفسير الذي يكشف الحقيقة ويجلي القانون العام الذي على ضوئه يمكننا التنبؤ بما سوف يحدث في المستقبل، والسبب الرئيس في هذا الخطأ هو إهمالهم دافع العقيدة. وعلى الرغم من أن الدافع العقدي يدرس في كليات العلوم السياسية تحت عنوان (مفهوم القيم القومية العليا)؛ باعتبار أن القيم هي وحدة من وحدات التحليل المكونة للظاهرة السياسية - وأحياناً يطلق عليه الأيديولوجيا - ولكن بغض النظر عن هذه التسميات؛ فإن دراسة العقيدة في المناهج العلمانية كوحدة أو فرع، بينما في المنهج الإسلامي تعد دراسة العقيدة كأساس للتحليل السياسي، والأصل الذي لا بد من الرجوع إليه، والميزان الذي توزن به جميع أمور الحياة والسياسة في طليعتها.

والباحثون الغربيون لا يميلون في كثير من الأحيان إلى تطبيق هذا النوع من التحليل على مستوى الواقع؛ فالصراع في الشيشان يمكن أن يوصف على أنه صراع بين انفصاليين يحاولون الانفصال عن دولتهم، بينما الصراع في تيمور الشرقية هو صراع دولة ذات سيادة تحاول أن تتحرر من قبضة دولة أخرى محتلة هي إندونيسيا. ولكن - بدورنا - لا يمكن تفسير ذلك التناقض إلا أنه الدافع العقدي الذي جعل حكومات الدول الغربية وإعلامها وشعوبها تنحاز إلى الجانب النصراني في كلتا الحالتين: الشيشان، وتيمور.

ويهمنا في هذا المجال إبراز معالم المنهج العقدي الإسلامي في تفسير الأحداث، ويتجلى ذلك في الآيات الأولى من سورة الروم:

﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾ [الروم: ١ - ٥].

قال الإمام أحمد: حدثنا معاوية بن عمرو، وحدثنا أبو إسحاق عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي عمرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله - تعالى -: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِي أَدْنَى الأَرْضِ﴾ قال: غُلبت وغَلبت، قال: كان المشركون يحبون أن تظهر فارس على الروم لأنهم أصحاب أوثان، وكان المسلمون يحبون أن تظهر الروم على فارس لأنهم أهل الكتاب، فذكر ذلك لأبي بكر، فذكره أبو بكر لرسول الله ﷺ؛ فقال رسول الله ﷺ: «أما إنهم سيغلبون»، فذكره أبو بكر لهم فقالوا: اجعل بيننا وبينك أجلاً؛ فإن ظهرنا كان لنا كذا وكذا، وإن ظهرتم كان لكم كذا وكذا. فجعل أجل خمس سنين، فلم يظهروا، فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله ﷺ فقال: «ألا جعلتها إلى دون - أراه قال - لعشر؟!».

قال سعيد بن جبير: البضع ما دون العشر، ثم ظهرت الروم بعدُ، قال: فذلك قوله: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾ [الروم: ١ - ٥]. هكذا رواه الترمذي والنسائي جميعاً عن الحسين بن حريث عن معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق الفزاري عن سفيان الثوري به، وقال الترمذي: حديث حسن غريب، إنما نعرفه من حديث سفيان بن حبيب. ورواه بن أبي حاتم عن محمد بن إسحاق الصنعاني عن معاوية بن عمرو.

يظهر لنا من خلال هذين الأثرين المنهج الإسلامي في التعامل مع أحداث الواقع، ولكن يجب أولاً إثبات اهتمام القرآن بحدث ليس له تأثير مباشر على الأحداث التي تمر بالمسلمين في مكة من تكذيب واضطهاد المشركين لهم، بل بحدث لأمم بعيدة بآلاف الأميال عنهم، وهذه الأمم كانت أقطاب النظام الدولي في عصرها، والصراع بينها لا بد أن تتأثر به الأمم الأخرى. ويبقى التحليل الذي يكشف لنا هذا التأثير، وبهذا يربي فينا القرآن النظرة الاستراتيجية للأحداث.

يتبين لنا من هذه الآيات والحديث النبوي السابق أن أهم ملامح المنهج العقدي في تحليل الواقع ما يأتي:

أولاً: النظر إلى عقيدة كل طرف من أطراف الصراع.

ثانياً: اعتبار السنن التي قررتها آيات القرآن وأحاديث النبي ﷺ.

ثالثاً: رد الأحداث وأسبابها إلى قدرة الله ومشيئته.

أولاً: النظر إلى عقيدة كل طرف:

هذه النظرة تقتضي دراسة العقيدة أو العقائد التي تعتنقها أمة أو شعب أو منظمة أو دولة، ولا يوجد على

سطح الأرض من يعيش بدون عقيدة، حتى الأمم الملحدة التي لا تؤمن بالله؛ فإنها تسير على عقيدة ومنهج تنظم على أساسه أمور حياتها.

ففارس عرفها المسلمون بأنها أمة وثنية، والروم أهل كتاب، وكلا الفريقين على باطل؛ ولكن هناك من ينكر وجود الله بالكلية ويعبد النار، وهناك من يؤمن بالله ولكنه يشرك بعبادته، فباطله أخف، ويشترك مع المسلمين في أن لديهم كتاباً منزلاً، وقد ورد في إحدى روايات الحديث: «إنهم أقرب لديننا»، وهكذا تقاس الأمور.

فالعقيدة «هي مجموعة من قضايا الحق البدهية المسلمة بالعقل والسمع والفطرة، يعقد عليها الإنسان قلبه ويثني عليها صدره جازماً بصحتها، قاطعاً بوجودها وثبوتها، لا يرى خلافها أنه لا يصح أو يكون أبداً»[1].

وعقيدة الإسلام هي الأصل والأساس التي ننظر من خلالها للأحداث، ونقيم بها الدول والشعوب والحكومات، ومن خصائصها:

الربانية: فالعقيدة مستمدة من القرآن والسنة، وهذا يميزها عن كل التصورات الوضعية، ويجعلها في مجال الثقة والطمأنينة في التلقي من الله.

موافقة للفطرة: فهي ليست غريبة عنها ولا مناقضة لها.

الوسطية: ليس فيها إفراط ولا تفريط، ولاغلو ولا جموح، فهي وسط بين المذاهب المختلفة.

الثبات: غير متطورة في ذاتها، وإنما تتطور البشرية في إطارها.

الواقعية: فهي تتعامل مع الحقائق الموضوعة ذات الوجود الحقيقي المستيقن والأثر الواقعي، لا مع تصورات عقلية مجردة أو مثاليات لا مقابل لها في عالم الواقع[2].

والذي يريد أن يفهم الواقع من المنظور العقيدي عليه أن يكون ملماً بجزئيات العقيدة وكلياتها، دارساً للتوحيد وأقسامه، يفرق بين محاولات الجمع والتلفيق بين الإسلام وغيره من المذاهب الأرضية من علمانية وغيرها، يميز بين الشعارات المرفوعة والرايات المنشورة وبين حقيقة الأمر وما يجري عليه الوضع في الواقع العملي.

فمثلاً عند تقييم نظام كالنظام المصري: أيكفي الحكم عليه من خلال أقوال بعض علمائه الرسميين بأنه نظام يحكم بالإسلام ويطبق شرع الله؟ أم لا بد من قراءة الدستور المصري الذي تقوم عليه الدولة ويحدد العلاقة بين أبنائها ومؤسساتها، وكذلك لا بد من معاينة التطبيقات العملية وسلوك النخبة الحاكمة وأقوالها وأفعالها؛ فالمادة الأولى من الدستور تنص على أن: «جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي، يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة، والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة»، فإن من

(١) عقيدة المؤمن، أبو بكر الجزائري: ص ١٩.

(٢) استفدت في ذكر الخصائص من كتاب التصور الإسلامي للكون والحياة والناس، لعثمان جمعة ضميرية.

يتأمل في فقرات هذه المادة الافتتاحية التي تحدد هوية الدولة؛ يجد أن «اختيار الاشتراكية والديمقراطية كوصفين وعنوانين لنظام الدولة؛ إنما هو اختيار مقابل لوصف الإسلام الذي أُغفل عن عمد مقصود، كما يعني اختيار العربية كوصف نهائي للأمة التي ينتمي إليها الشعب المصري، إنما هو اختيار مقابل لوصف الإسلامية الذي أُغفل عن عمد مقصود»(١).

ثم تجيء المادة الثانية التي تنص على أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

يقول الأستاذ عبد الجواد يس: «ما الإسلام؟ ما الدولة؟ ما الدين؟ في مفهوم هذا النص الدستوري... يشهد لنا صياغة النص الدستوري ذاته على ذلك المفهوم الجزئي المبتور لمعنى الإسلام، فذكر الإسلام كان يغني عن الإشارة إلى أن مبادئ الشريعة الإ سلامية المصدر الرئيسي للتشريع؛ إذ مقتضى كون الإسلام دين الدولة أن تكون مبادئ الشريعة الإسلامية فيها المصدر الرئيسي، بل الوحيد للتشريع، وتبقى لتلك الإضافة الشكلية دلالتها لدى واضعيها على ما ترسب في أعماقهم من اعتقاد لمعنى الدين يخرج من دائرته أحكام التشريع ومصادره.

وإذا ما تجاوزنا ذلك ـ وهو جذري وهام ـ إلى بناء العبارة من الناحية اللفظية؛ لرأينا الشريعة الإسلامية مجرد مصدر للتشريع وليست هي التشريع ذاته، فكأنما القوم يتحدثون عن الشريعة من الخارج، فهي أحكام ومبادئ تصلح لأن تكون مصدراً تستمد بعض القواعد أو حتى معظم القواعد، وهو ما يؤكد مرة أخرى حقيقة المفهوم الجزئي لمعنى الإسلام. ومن ناحية أخرى فقد وصفت المادة مبادئ الشريعة بأنها المصدر الرئيسي؛ فيما يعني الاعتداد بمصادر أخرى قد لا تكون رئيسية يمكن أن يستمد منها أحكام التشريع، فثمة مصادر أخرى متعددة تمثل الشريعة الإسلامية واحداً منها، ربما كان الرئيسي فيها ولكنه ليس هو الوحيد»(٢).

لقد حرصت على أن أورد هذا المثال بطوله لكي أستشهد على أنه لا يكفي المعرفة السطحية بعقيدة أطراف الواقع، ولكن يجب أن يتبعه التبصر والتعمق في فهم جميع الملابسات والجزئيات التي تحيط به.

عقيدة أهل السنة والجماعة وأهميتها في التحليل السياسي:

إنه من الأهمية بمكان دراسة الفرق المخالفة لمذهب أهل السنة وأصولها العقيدية والمنهجية؛ حتى يتبين لنا الحق. ويظهر لنا أهمية ذلك الموضوع عند كشف مؤامرات الشيعة؛ فبعض الإسلاميين أبدوا تعاطفاً مع الثورة الإسلامية عند قيامها في إيران عام ١٩٧٩م، وذلك برفعها شعارات الإسلام، وتحرير المسجد الأقصى، ومحاربتها بعض مظاهر الانهيار الأخلاقي الذي كان موجوداً قبلها، ولكن الناظرين من زاوية عقيدة أهل السنة

(١) مقدمة في فقه الجاهلية المعاصرة، عبد الجواد يس.
(٢) المرجع السابق، ص ٨٦.

لم ينخدعوا بشعاراتها البراقة الخادعة عن الإسلام؛ لأنهم كانوا يقيمون رؤيتهم للأحداث بميزان عقيدة أهل السنة.

ومثال آخر هو ما يسمى بالمستنقع اللبناني أو الحرب الأهلية في لبنان في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، فكثيرمن المحللين السياسيين خاصة في منطقتنا كانوا يعجزون عن فهم ما يحدث، ويتخبطون في تفسير التناقضات بين الطوائف المتناحرة، ففي البداية كانوا يقولون: (حرب بين اللبنانيين القوميين واللبنانيين الانعزاليين)، وعندما اتضحت الصورة أكثر قالوا: (بين المسلمين المتحالف معهم الفلسطينيون ضد النصارى المتعاونين مع إسرائيل)، ثم لم يجدوا تفسيراً مقبولاً عندما تحالفت «أمل» الشيعية مع جنبلاط الدرزي لدحر السنة، سواء كانوا لبنانيين أو فلسطينيين! وكان التفسير الوحيد المقبول والذي يمكن تفسير الأحداث على ضوئه بسلاسة هو التفسير الذي يعتمد على عقيدة أهل السنة والجماعة، وجعلها حجر الأساس الذي يتم على أساسه تقسيم طوائف لبنان إلى شيعة، ودروز، ونصيريين، وسنة.

ثانياً: اعتبار السنن:

والسنن ما هي إلا قوانين تحكم حركة المجتمعات والأشخاص، وتسير وفق معطياتها الأحداث أخبرنا عنها ربنا ـ عز وجل ـ في كتابه وبينها نبينا ﷺ في سنَّته.

﴿ **قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا** ﴾ [**آل عمران**: ١٣٧]، «فالقرآن يرد المسلمين هنا إلى سنن الله في الأرض، يردهم إلى الأصول التي تجري وفقها الأمور؛ فهم ليسوا بدعاً في الحياة! فالنواميس التي تحكم الحياة جارية لا تتخلف، والأمور لا تمضي جزافاً، إنما هي تتبع هذه النواميس؛ فإذا هم درسوها وأدركوا مغازيها تكشَّفت لهم الحكمة من وراء الأحداث، وتبينت لهم الأهداف من وراء الوقائع، واطمأنوا إلى ثبات النظام الذي تتبعه الأحداث، وإلى وجود الحكمة الكامنة وراء هذا النظام، واستشرفوا خط السير على ضوء ما كان في ماضي الطريق، ولم يعتمدوا على مجرد كونهم مسلمين لينالوا النصر والتمكين بدون الأخذ بأسباب النصر، وفي أولها طاعة الله وطاعة الرسول»[(١)].

فمن السنن:

قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ فِي الأَذَلِّينَ** ﴾ [**المجادلة**: ٢٠]، فلا يصح أن نلتمس لنظام المعاذير، أو نظن به الخير في مواقف أبدى أو أظهر فيها وقوفه أمام الكفر وهو يحادد الله ورسوله؛ منحياً شرع الله عن حياة الناس، مطارداً الداعين إلى الله.

فالذل مكتوب عليه والهوان ملتصق به، وسنة الله لا تتغير ولا تتبدل.

---

(١) في ظلال القرآن، سيد قطب، ١ / ٤٧٨.

وقوله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ **لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ** ﴾ [**المجادلة**: ٢٢]، إن مسمىٰ الإيمان ينتفي عن الموالين والذين يودون الكفار، ولا يمكن اعتبارهم في معسكر الإيمان وهذه أيضاً سنَّة.

والظلم ومحاربة دعوة الحق يتأتىٰ بعدها الهلاك: ﴿ **وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِداً** ﴾ [**الكهف**: ٥٩]، ﴿ **هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ** ﴾ [**الأنعام**: ٤٧].

وظاهرة الترف واقترانها بالفسق: ﴿ **وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً** ﴾ [**الإسراء**: ١٦].

وتغيير ما بالنفس شرط لتغيير حالة القوم والمجتمعات: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ** ﴾ [**الرعد**: ١١]، هذه الآية تشمل التغيير في اتجاهين نحو الأحسن والأفضل ونحو الأسوأ، ومعناها أن الإنسان قادر علىٰ تغيير المجتمع، وأن الله ـ تعالىٰ ـ أعطاه هذه القدرة ودلَّه علىٰ الطريق، وهو معرفة أسباب التغيير وعوامله»[(١)].

وحب الدنيا وكراهية الموت أو القتال من أسباب استهتار الأمم وتكالبها علىٰ المسلمين: يقول النبي ﷺ: «يوشك أن تتداعىٰ عليكم الأمم كما تداعىٰ الأكلة علىٰ قصعتها. قالوا: أو من قلة يومئذ يا رسول الله؟ قال: بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، تنزع المهابة من قلوب عدوكم، ويجعل في قلوبكم الوهن. قالوا: وما الوهن؟ قال: حب الدنيا وكراهية الموت»[(٢)].

ومن السنن أيضاً: أن الذنوب والمعاصي عندما تفشو في أمة فإن الله يبتليها، قال الرسول ﷺ: «ما فشا الزنا في قوم إلا كثر فيهم الموت»، وعندما زلزلت المدينة في عهد عمر قال: «أَحْدَثْتُم! لئن عادت لأفعلن وأفعلن». وأوجز ابن القيم هذا المفهوم فقال: «فكل نقص وبلاء وشر في الدنيا والآخرة فسببه الذنوب ومخالفة أوامر الرب، فليس في العالم شر قط إلا والذنوب موجبتها»[(٣)].

فالمحلل السياسي صاحب العقيدة لا يترك الأحداث تمر دون ربطها بجذورها العقيدية، فالزلازل التي تصيب الناس كزلزال تركيا مثلاً؛ هو أثر من آثار المعاصي والذنوب والبعد عن منهج الله.

ثالثاً: رد الأحداث وأسبابها إلى قدرة الله ومشيئته:

﴿ **لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** ﴾ [**الروم**: ٤].

---

(١) مناهج البحث في العلوم الإسلامية، الدكتور مصطفىٰ حلمي.

(٢) رواه أحمد في المسند من حديث ثوبان.

(٣) مدارج السالكين: ١ / ٤٢٤.

هذه هي القاعدة الإيمانية التي تؤسس عليها الأحداث، فلا ينبغي إرجاع كل شيء وحدث إلىٰ الأسباب المادية فقط، بل إلىٰ إرادة الله ومشيئته: ﴿**فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ**﴾ [سبأ: ١٦]، ﴿**وَظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ**﴾ [سبأ: ١٩].

وإرادة الله ومشيئته فوق كل مكيدة من مكائد أعداء الله، فمهما كانت الأسباب والمعطيات تصب في جانب الطرف المنقطع الصلة بالله المحاد لمنهجه، فإن الدارس لفقه الواقع علىٰ أساس العقيدة يؤمن أشد الإيمان أن الأمور لا تسير فقط بالأسباب المادية، ولا بموازين البشر، بل هناك دائماً فوق كل إرادة وفي أثناء كل صراع من يدبر، من يهيمن: جبار السماوات والأرض، عالم السر وما أخفىٰ، لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، شديد العقاب ذو الطول، حكيم خبير، إذا أراد شيئاً فإنه يقول له كن فيكون.